

## شبر وقبضة

محمد طارق – مصر

جريدة "المصري اليوم"

21 شباط/فبراير 2016

في ممرٍ معتمٍ بلا منفذٍ للتهوية. وعلى أرضٍ أسمنتية تفوح منها روائح عفنة لبقايا أطعمة وقمامة، انتهت حياة «أشرف» بمشهد لجثمان ملقى على ظهره. حوله ثمانية أبواب مصفحة سوداء يطرق عليها محتجزون بأيديهم لإخبار الضباط بوفاة محتجز جديد، بقسم شرطة دار السلام، يوم 13 مارس 2014.

منذ احتجازه في منتصف مايو 2013 بتهمة انضمامه لـ«تشكيل عصابي» وحتى مماته؛ قضى 9 أشهر محتجزاً احتياطياً بين 45 آخرين في غرفة تقاس فيها المساحة للشخص الواحد بـ«شبر وقبضة يد».

يستحيل السير في الغرفة دون الاحتكاك بأجساد المحتجزين، كنا نسير على النيام حتى نذهب إلى «الحمام البلدي» الذي يفصله عن المحتجزين قطعة قماش»، وفق ما يشرح لنا حسام الدين مصطفى، أحد الشهود على وفاة أشرف داخل الحجز، واستعانت بشهادته النيابة، خلال التحقيقات.

«قبل أسابيع من وفاته كان يشتكى من ألم أسفل بطنه وتضخم في خصيتيه. وقبل وفاته بأيام أصيب بنوبات هياج حين بدأ إحساسه برجله اليسرى ينعدم، وفقد القدرة على الوقوف»، يقول ذلك في شهادة رسمية خلال تحقيقات النيابة، إلهامى محمد عبدالعزيز، الذى كان محتجزاً احتياطياً في ممر حجز القسم نفسه، وكان مصاباً بنفس مرض أشرف (فتق قربي.. وهو كيس ليفى يتكون في الفخذ، ويتضاعف بالانتشار بـ«كيس الصفن»).

توثق شهادة بدوى محمد صادق، أحد المحتجزين، خلال التحقيقات وبعد معاينة النيابة حجز القسم، أن «أشرف» في ليلته الأخيرة على قيد الحياة طلب من الضابط المسؤول عن الحجز السماح له بالانتقال من غرفته إلى «الطرفة الخارجية»، حيث يبيت 21 محتجزاً من المرضى بعيداً عن غرف الحجز المكدسة بالمحتجزين منعدمة التهوية.

«بدوي» نفسه، تم نقله من حجز قسم دار السلام إلى سجن المنيا عقب الإدلاء بشهادته أمام النيابة عن وفاة زميله، مات هو الآخر في سجن المنيا بحسب ما أخبرنا أهله حين ذهبنا للبحث عنه، وإعادة تسجيل شهادته في هذا التحقيق.

بعد الواحدة من صباح الخميس الموافق 13 مارس 2014، ساد الصمت في غرف حجز القسم، لم يكسره سوى صراخ «أشرف»، الذى استمر في الاستغاثة حتى مطلع الفجر. وفجأة، تصلب جسده، وانخفضت درجة حرارته، وبدأ يرتعش، ثم أغلق عينيه ولم يفتحهما مجدداً. في نفس اللحظة، بدأ جميع المحتجزين بالطرق على أبواب الحجز المصفحة لإخطار ضباط القسم بوفاة محتجز جديد. كان أشرف رابع محتجز يموت بالقسم نفسه، خلال ثلاثة أشهر.

لا يختلف حال 295 محتجزاً في قسم شرطة دار السلام عن أحوال المحتجزين بـ45 قسماً للشرطة في محافظة القاهرة. المقارنة التى أجريناها أثناء التحقيق تثبت تطابق الظروف في أغلب أماكن الاحتجاز في العاصمة وعدد من محافظات الوجهين البحرى

والقبلى، محتجزون في غرفٍ يقل نصيب الفرد فيها عن نصف متر، لا تتوافر فيها المعايير الصحية من نظافة، وإضاءة، وتهوية، وتنعقد فيها الرعاية الصحية أو الاهتمام بأوضاع المحتجزين المرضى.

السبب الأول والأخير لهذه الأحوال التي يعاني منها المحبسون في الأقسام بشكل عام هو استثناء أماكن الاحتجاز الملحقه بأقسام الشرطة من تعريف السجون، في القانون رقم 396 لسنة 1956 بشأن تنظيم السجون.

على العكس من السجون؛ لا توجد لوائح أو قوانين تنظم قواعد الاحتجاز في أقسام الشرطة، مثل طبيعة مكان الاحتجاز ومدته، والطعام ونوعه، والرعاية الصحية، أو حتى زيارات الأهالي.

يفاقم من وضع أقسام الشرطة السيئ، غياب تنفيذ القرار رقم 691 لسنة 1998 الصادر من وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي، في شأن كيفية معاملة المسجونين ومعيشتهم، حيث دخلت خلاله حالات «الحبس الاحتياطي» ضمن تعريف المسجون، وحدد في مواده الحد الأدنى المقرر للمحبوسين احتياطياً من الطعام والملابس والأثاث وأدوات المعيشة الواجب توافرها، «كان يجوز تطبيقه على المحتجزين بالأقسام باعتبارهم محبوسين احتياطياً»، حسبما يرى رضا مرعى المحامى بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

تقول زوجة أشرف التي التقتها «المصرى اليوم»، إنها كانت مضطرة لتسليم زوجها وجباته اليومية للقسم في موعد يسميه المحتجزون «طبلية»، تضيف: «محدث ببسأل في حد هناك». وفي يومى الاثنين والخميس من كل أسبوع كانت تصطحب معها بناتها الثلاث، يقفن فترة قد تمتد من 4 عصراً إلى 11 مساءً أمام القسم، ليحاولن رؤية والدهن في النهاية من خلال شباك سلك في باب مصفح يطل على ممر الحجز.

«الأمر الثابت، فقط، هو أنه لا يجوز حبس المتهم احتياطياً بقسم شرطة لأكثر من 4 أيام على ذمة التحقيق بمعرفة النيابة العامة، وفق قانون الإجراءات الجنائية. فإذا قررت النيابة استمرار حبسه يحال المحتجز إلى الحبس الاحتياطي في أحد السجون العمومية» وفق ما يقول لنا ناصر أمين، عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان. الذى يضيف: «حالة التكديس التي تشهدها السجون المصرية هذه الفترة أدت لإبقاء المحبوسين احتياطياً بالأقسام واستخدامها كسجون، لعدم وجود مكان للمحبوسين احتياطياً في السجون».

فطبقاً للتقديرات الرسمية التي نشرتها «وكالة أسوشيتد برس» أن ما لا يقل عن 16 ألف شخص اعتقلوا على مدار عام 2013. بينما وثق «ويكى ثوره»، وهي مبادرة يقوم عليها «المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية»، اعتقال 40 ألف شخص بين يوليو 2013 ومنتصف مايو 2014.

«خطورة ما يحدث الآن، أن مدد الحبس الطويلة تتجاوز حدود وإمكانيات أقسام الشرطة، في ظل تقادم مباني الأقسام التي كان أغلبها في الأصل قصورا وفيات أمتها السلطة خلال ثورة يوليو 1952 وحولتها إلى مراكز شرطية، واختيرت أماكن الاحتجاز بها دون مراعاة لاشتراطات السلامة والأمان»، بحسب ناصر أمين.

قبل وفاته بأسبوع لم تستطع زوجة أشرف رؤيته عندما ذهبت للزيارة: «مكانش قادر يتحرك لما رحلت له بالأكل عند القسم، أمين الشرطة قال لى: جوزك طول الليل منامش ومش قادر يقوم.. وبعث واحد زميله في الحجز اسمه أسامة عشان ياخذ مننا الأكل».

حصلت الزوجة على طلب من رئيس نيابة دار السلام في اليوم التالي، طلب فيه من مأمور قسم الشرطة العقيد حسين الحامولي، توقيع الكشف الطبي عليه، بمعرفة طبيب من مكتب الصحة. وهو الإجراء المتبع لنقل المحتجزين من الأقسام للمستشفيات، حيث يملك المأمور الصلاحية لنقل المحبوسين من عدمه طالما لم تكلفه النيابة بذلك.

في اليوم نفسه ذهب طبيب يدعى مينا مجدى، من مكتب صحة دار السلام للقسم، للكشف على أشرف وأوصى بضرورة نقله إلى المستشفى لإجراء أشعة وتحاليل، بعدما وجد «أوراًماً في منطقة الحوض، والتهاباً في المفاصل»، وفق ما جاء في تقرير إيضاح الحالة المرفق ضمن تحقيقات النيابة.

يقول دكتور خالد سمير، عضو مجلس نقابة الأطباء: «لا يوجد قانون يفرض على مفتش الصحة المرور دورياً على أقسام الشرطة، إنما من واجباته إذا تم استدعاؤه – وفي الغالب تقوم بذلك النيابة – للكشف على مريض فعليه أن يستجيب فوراً، ويكون دوره مقتصرًا على استيضاح حالته، لأن أغلب مفتشى الصحة هم أطباء تكليف لم يتخصصوا بعد».

لم يكن ذلك الطلب الوحيد الذى تحصل عليه زوجته من النيابة، سبقه 4 طلبات خلال مدة حبسه، حصلت «المصرى اليوم» على نسخ منها، طلبت في جميعها النيابة من مأمور القسم نقل أشرف إلى المستشفى، لكن لم يتم نقل المحبوس المريض إلا قبل ساعات معدودة من وفاته.

تقول زوجته إن قسم الشرطة لم يخبرها بنبأ وفاة زوجها. وإنما تلقت مكالمة هاتفية من أحد المحتجزين أخبرها بوفاة زوجها.

ما حدث في قسم دار السلام مع أشرف وزملائه لم يكن شيئاً استثنائياً، فعلى الرغم من أن حالة أشرف كانت الوفاة الرابعة بقسم شرطة دار السلام خلال ثلاثة أشهر بين ديسمبر 2013 إلى مارس 2014، إلا أن مصلحة الطب الشرعى، تستقبل شهرياً ثلاث حالات وفاة خارجة من الأقسام على الأقل، بحسب الدكتور هشام عبد الحميد، المتحدث باسم المصلحة، وهى الحالات التى تأمر النيابة بتشريحتها، وفق حديثه لـ«المصرى اليوم» أثناء إعداد التحقيق. وفي عام 2014 تلقت مصلحة الطب الشرعى 66 حالة وفاة من أقسام القاهرة والجيزة، حصلت «المصرى اليوم» على كشف بأسمائهم.

يرى «عبد الحميد» أن كثرة الوفيات بغرف الاحتجاز أمر «طبيعى» إذا وضعنا باعتبارنا أن المرضى المحتجزين تسوء حالتهم نتيجة التكدس، خصوصاً في فترة الصيف مع ارتفاع درجة الحرارة، وهو أمر يتكرر كل عام، على حد قوله.

غير أن تقرير مصلحة الطب الشرعى المرفق بتحقيقات النيابة التى تلت وفاة أول متهمين بحجز شرطة دار السلام، أرجع وفاتهم إلى «افتقاد غرف الحجز المعايير الصحية من نظافة وتهوية ومرافق صحية»، وإشارة لـ«إهمال طبي يتعرض له محتجزون يتكدسون بغرف مساحتها لا تتسع لنصف عددهم، ما يجعلها بيئة صالحة لانتقال العدوى والأمراض».

في مبنى صغير يبعد عن قسم شرطة دار السلام مسافة لا تتجاوز 20 دقيقة، يقع مكتب محمد هانى، وكيل نيابة دار السلام، والذى تولى التحقيق في وفاة أشرف، تحت متابعة حازم اللمعى رئيس النيابة.

في التاسعة من صباح يوم وفاة أشرف، ذهب وكيل النيابة إلى قسم شرطة دار السلام، اطلع على محضر حرره الملازم أحمد الدسوقي، الضابط النوبتجى، عقب الوفاة. يفيد المحضر بأن «وفاة المحتجز طبيعىة. ووقعت بعد عودته من مستشفى مبرة المعادى»، وأرفق بتقرير كان كتبه الطبيب أيمن، نوبتجى الاستقبال، بالمستشفى قال فيه: «يشعر المتهم بالأم أسفل البطن

نتيجة فتاء داخل كيس الصفن، وكتب له علاجاً خارجياً»، وأوصى في نهاية تقريره بتحويل المتهم إلى «المستشفى التابع له» إذا تكررت الحالة.

إذن، لم يكن مستشفى مبرة المعادى هو المستشفى التابع له المحتجزون، بحسب ما كتب طبيب الاستقبال في تقريره، وشهادة محتجز آخر يدعى أحمد عبدالرحيم أمام النيابة، خلال الاستماع لشهادة المحتجزين، حيث قال: «قسم شرطة دار السلام ينقل المحتجزين إلى مستشفيات خاصة لا تقبل حجز الحالات القادمة من القسم، وتكتفى بتقديم الإسعافات اللازمة فقط». أما بدوى محمد صادق، شاهد آخر في نفس القضية، وكان مريضاً بالقلب، فقال خلال التحقيق، إن مأمور القسم يرفض نقل المحتجزين المرضى إلى المستشفيات الحكومية خوفاً من احتجاجهم هناك، ويكتفى بالسماح لهم بالمبيت في «طريقة» الحجز رغم توصية طبيب الصحة عندما يأتي للكشف علينا، بنقلنا إلى مستشفيات لتلقى العلاج».

بعد اطلاعه على المحضر الشرطي وتقرير الطبيب نزل وكيل النيابة لمناظرة جثمان أشرف داخل الحجز، كان الجثمان مغطى بـ«كوفرتة» وملقى في طريقة الحجز خلف باب حديدي مصفح بالطابق الأرضي للقسم.

اعترض وكيل النيابة أثناء معاينة أجساد 21 محتجزاً من المرضى ينامون على أرضية الممر المعتم، يحيط بهم 8 أبواب مصفحة لغرف احتجاز تضم 295 محتجزاً آخرين، مسجلين في دفتر قيد القسم.

أصغر غرفة، رقم «10» ضمت 22 محتجزاً يجلسون في مساحة «2.5 متر في 3 أمتار»، أى أن نصيب الفرد فيها أقل من نصف متر مربع، لم يكن بها حمام أو مراوح أو أى منفذ للتهوية عدا نافذة صغيرة من السلك في الباب الحديدي تملؤها الأتربة، وفق ما دونته النيابة في «محضر معاينة غرف احتجاز القسم»، أثناء التحقيقات.

أما أكبر غرفة، رقم «4» ضمت 45 محتجزاً. وغرفة رقم «5» ضمت 34 محتجزاً، في مساحة تقريبية قدرها وكيل النيابة لكل منهما بـ«4 أمتار في 5 أمتار»، وكانت بكل منهما مروحة واحدة، وشفاف معطل، و«حمام بلدى» يفصله عن المحتجزين قطعة قماش.

أما الغرف رقم «6» و«7» و«8» و«9»، كانت مساحتها التقريبية تتراوح بين 3 \* 5 أمتار، و 4 \* 5 أمتار. أقلهم عدداً للمحتجزين كانت تضم بداخلها 30 محتجزاً، وأكبرهم استيعاباً كانت الغرفة رقم «8» التي ضمت بداخلها 38 محتجزاً، بكل واحدة منها حمام أرضى، وشفاف ومروحة صغيرة في منتصف الغرفة، بحسب محضر المعاينة.

بعد معاينة الحجز، صعد محمد هانى، وكيل النيابة، لغرفة المأمور واتخذها مكتباً للتحقيق في الواقعة، يرافقه أربعة محتجزين اختارهم لسماع شهادتهم حول كيفية الوفاة، وأثبت بالتحقيقات تنبهاً أرسله للقسم قبل شهرين من ذلك بضرورة تنظيف القسم ونقل المحتجزين المتكدرسين بغرف الاحتجاز.

اتهم الأربعة محتجزين في شهادة رسمية المسؤولين عن قسم دار السلام بالتسبب في وفاة المحتجزين نتيجة الإهمال، من بينهم أحمد عبدالرحيم فتحي، الذى قال خلال التحقيق إن الوضع السيئ داخل أماكن الاحتجاز هو سبب وفاة المحتجزين، في ظل ضعف التهوية، وانقطاع الكهرباء المستمر، وتواجد دورات مياه غير صالحة تساعد على انتشار الحشرات الزاحفة بالحجز، وأضاف: «بعض المحتجزين ينامون في الحمام أو مستندون على الحائط من كثرة عددنا».

في نهاية اليوم أرسلت نيابة دار السلام للمحامى العام، طارق أبوالمزيد، خطاباً يوثق وقائع وفاة المحتجين الأربعة بقسم شرطة دار السلام خلال 3 أشهر، حصلت «المصرى اليوم» على نسخة من الخطاب، والتمست منه انتداب لجنة من الطب الوقائي لبيان مدى استيفاء الحجز للمعايير الصحية. وبعد ثلاثة أيام على إرسال الخطاب، فتشت لجنة من الإدارة العامة لمكافحة الأمراض المعدية، والإدارة العامة للرصد البيئي قسم الشرطة.

«كنت على وشك الإصابة بصدمة نفسية ولم أحتمل الهواء الخانق بملوثاته، لدرجة أن زملائي نصحوني بالخروج من الحجز لاستنشاق هواء نظيف أثناء معاينتنا للغرف. كانت تجربة في منتهى القسوة»، تقول الدكتورة وفاء شلبي، المديرية السابقة للإدارة العامة للرصد البيئي، وهي واحدة من أعضاء اللجنة والتقتها الصحيفة وسجلت شهادتها بالفيديو.

تضيف: «كان المكان مزدحماً لدرجة يستحيل السير فيها دون ملامسة أجساد المحتجين، كانوا مقيمين في أماكن أشبه بدورات مياه كبيرة، رائحة المخلفات الأدمية كانت تفوح من المكان، وفي كل شبر أجولة قمامة».

وبحسب نسخة حصلنا عليها، تفيد المستندات الرسمية المرسلة من لجنة الطب الوقائي للنيابة بعد معاينتها لحجز قسم دار السلام، بأن الحجز به 6 غرف لكل واحدة «حمام بلدى» دون مصدر للمياه، ويصدر روائح كريهة ويعتبر مصدراً لانتقال العدوى بين المحجوزين. ولا يتواجد بالغرف أى منفذ للهواء سوى شباك لكل غرفة مسدود من الأتربة العالقة في أسلاكه، ويطل على جراج ديوان القسم، وهو مكان ملئ بمياه الصرف والطحالب الخضراء ذات الرائحة الكريهة والحشرات. والشفاطات الهوائية تعمل بشكل متقطع وتصدر صوتاً عالياً عند تشغيلها بما يؤثر على السمع. كذلك في غرفة السيدات».

ويضيف التقرير: «النظافة داخل الحجز منعدمة، إذ تمتلئ الغرف بأجولة من القمامة تنبعث منها روائح كريهة، وتعتبر مصدراً للحشرات الزاحفة التي تعيش مع المحتجين بالغرف، ضعيفة الإضاءة».

تشرح الدكتورة وفاء شلبي أن طبيعة عملها بإدارة الرصد البيئي اقتضت على قياس نسب التلوث في الهواء. تقوم بسحب عينة من الهواء بواسطة أجهزة حقلية تعطى نتائج مكونات الهواء بالمكان على شاشتها، وتستمد منه إدارة الطب الوقائي عملها.

المستندات الرسمية التي أرفقتها إدارة الرصد البيئي مع تقرير الطب الوقائي عن قسم شرطة دار السلام رصدت انبعاثات لغاز ثانى أكسيد الكبريت، وأكسيد النيتريك، وأول أكسيد الكربون، وقال التقرير في نهايته إن الهواء الطبيعي الصالح للتنفس لا يحتوى على أى من تلك الغازات التي تنتج عن أنشطة الإنسان، وهي تؤدي إلى تلوث الهواء وتؤثر بالسلب على صحة الإنسان خاصة مع طول مدة التعرض لها.

تفسر الدكتورة وفاء شلبي طبيعة ما رأت بقولها: «المكان لم يكن به مساحة لحركة المحتجين لدرجة تجبرهم على النوم بمحاذاة بعضهم، أضف إلى ذلك أن بعضهم مرضى أو مصابون بجروح وتقرحات في القدم»، وتضيف: «يبدو أنهم لم يتلقوا أى رعاية صحية في ظل تلك الأوضاع، ونحن سمعنا أنها شكوى عامة في جميع الأقسام حين مررنا على أقسام أخرى فيما بعد».

قصة أشرف مجرد واحدة من بين قصص عديدة وثقتها تحقيق «المصرى اليوم» في عدد من محافظات الوجهين القبلى والبحرى بالإضافة للقاهرة الكبرى، وتحفظ بأوراق التحقيقات الرسمية التي أجرتها النيابة العامة، ويتعذر عرضها جميعاً نظراً لمساحة النشر. من بين هذه النماذج، حالة أخرى ماتت في أحد أقسام محافظة القليوبية.

مريض بالقلب اسمه شاكر محمد أبو عرب، 32 عاماً، وهو واحد من بين ثمانية آخرين فارقوا الحياة في أقسام الشرطة في محافظة القليوبية، خلال سبتمبر 2013، وفقاً للبيانات الرسمية لمديرية أمن القليوبية.

فيما قالت مصلحة الطب الشرعي بمنطقة القليوبية إن وفاة شاكر جاءت نتيجة مرضه بالقلب، إلا أننا اطلعنا على ما ثبت أن قسم الشرطة رفض تحويله للمستشفى، رغم توصية طبيين من مكتب الصحة، وطبيب ثالث من مستشفى القناطر، جميعها يوصى بضرورة نقله إلى المستشفى، وبعد ثلاثة أسابيع من احتجازه، كانت النتيجة وفاته.

حصلت «المصري اليوم» على جميع الخطابات والوثائق الرسمية المتعلقة بحالات الوفاة في هذا القسم، ومن بينها تحقيقات النيابة العامة. إلا أن التحقيق المتعلق بحالة موت شاكر أبو عرب انتهى بإدانة عائلته بالتعدي على أفراد قسم الشرطة بعد موت ابنهم.

تبدأ حكاية شاكر في 7 سبتمبر 2013، حين قبض عليه من مسكنه بقرية «شلقان»، إحدى ضواحي محافظة القليوبية، في واقعة سرقة بالإكراه، وحددت الجلسة الأولى للقضية بعد القبض عليه بـ17 يوماً.

دخل قسم شرطة القناطر ومعه تقرير طبي من مستشفى القناطر الخيرية المركزي، يفيد التقرير بأن لديه جرحاً أسفل الكتف نتيجة جراحة قلبية لتثبيت صمامين صناعيين.

قضى 3 أسابيع في غرفة الحجز بقسم شرطة القناطر بين 12 محتجزاً في غرفة صغيرة، وفق وصف النيابة الذي يقول: «أرض الحجز مغطى ببساطين وأقمشة وعلى الحائط تعلق أكياس الأطعمة وملابس المحتجزين على مسامير».

بعد يومين من دخوله حجز قسم شرطة القليوبية بدأ يشتكى للمحتجزين من ألم في صدره، بحسب شهادة المحتجزين أنفسهم خلال تحقيقات النيابة العامة التي حصلت على أوراقها «المصري اليوم»، استطاعت والدته زيارته بعد أسبوع من احتجازه ورأت ذلك.

ذهبت إلى النيابة والتمست نقله إلى المستشفى. وأرسلت النيابة مع الأم خطاباً إلى قسم الشرطة، يسمح بانتداب طبيب من مستشفى القناطر الخيرية إلى القسم لتوقيع الكشف الطبي على المريض، وكلفت النيابة مأمور المركز بتقديم الرعاية الصحية والعلاج اللازم، وإثبات ذلك عقب تنفيذه لعرضه على النيابة، حيث يملك المأمور الصلاحية لنقل المحبوسين من عدمه طالما لم تكلفه النيابة بذلك.

بعد ساعات من تقديم الطلب وصل الدكتور خالد السيد عبدالوهاب، من مستشفى القناطر الخيرية لمركز الشرطة، أجرى الكشف الطبي وكتب في تقريره أن «المريض يحتاج لعمل أشعة تليفزيونية على البطن وتحاليل دم وبراز في صباح اليوم التالي، لتشخيص حالته»، وأرفق التقرير بمحضر حرره مركز الشرطة.

لكن مأمور القسم لم يسمح لشاكر بإجراء الأشعة والتحاليل المطلوبة، ولم ينقله إلى المستشفى كما أوصى الطبيب».

في صباح يوم 21 سبتمبر 2013، أكمل المحبوس المريض أسبوعين في غرفة الاحتجاز، توجهت والدته إلى مقر النيابة العامة في نيابة جنوب بنها الكلية، وأخطرت المحامي العام أن مأمور قسم شرطة القناطر يمتنع عن نقل ابنها إلى المستشفى رغم مرضه المثبت في محاضر طبية رسمية، وللمرة الثانية أرسلت النيابة إلى مأمور مركز شرطة القناطر الخيرية طلباً بتكليف مفتش صحة

لتوقيع الكشف الطبى على «شاكر»، وبيان إذا كانت حالته الصحية تستلزم نقله لأحد المستشفيات من عدمه، وطلب منه تحرير تقرير طبي بعد الكشف.

وفي العاشرة من صباح نفس اليوم توجه الدكتور كريم محمد زكى، مفتش حدائق القناطر، وأوصى، بعرضه على طبيب متخصص في القلب والأوعية الدموية، وقال إن «المتهم يعاني من آلام بالبطن، وضربات قلب غير منتظمة، وقياس ضغط دم غير منتظم، وضيق في التنفس، وغثيان»، وحمل التقرير توقيع الطبيب وخاتم شعار الجمهورية، وقد أثبتت الواقعة في محضر كتبه أمين شرطة يدعى عبدالناصر يوسف، ووقع عليه المأمور، حصلت «المصرى اليوم» على نسخة من هذا التقرير الحكومى. للمرة الثانية يرفض مأمور القسم عرض المحبوس المريض بالقلب على طبيب متخصص في الأوعية الدموية، ولم يتم نقله إلى المستشفى.

يقول الدكتور خالد سمير، أستاذ أمراض القلب والصدر بكلية الطب جامعة عين شمس، إن الكشف الأولي على المحتجزين يكون محصوراً في تقييم حالة المريض وطلب عرضه على طبيب متخصص إذا استدعت حالته الصحية، وذلك لأن غالبية الوحدات الصحية يعمل بها «أطباء تكليف» تنحصر مهمتهم الأساسية في التأكد من الوظائف الحيوية للجسم والحالة العامة للمريض وتحديد المشاكل الأساسية.

لم يشفع تقريرين لطبيين مختلفين بـ«وجوب عرضه على طبيب متخصص في أمراض القلب والأوعية الدموية»، زاد عليهم تقرير ثالث كتبه الدكتور دعاء إبراهيم، مفتشة صحة من مستشفى القناطر الخيرية، أوصت بنقله إلى المستشفى أو عرضه على أخصائى أمراض قلب وأوعية دموية، وذيلت التقرير بختم شعار الجمهورية (حصلت الصحيفة على كل هذه التقارير).

بعد ساعات، جلس بـ«فانلة حمالات بيضاء وبنطلون أبيض» يستند إلى جدار الغرفة، يدلك صدره بكلتا يديه، أفرغ ما في بطنه على أرضية الغرفة، واستمر في التقيؤ طوال الليل، اصطحبه بعض المحتجزين إلى الحمام، ونظفوا ملابسه، وبدأوا في طرق باب الغرفة استنجاداً بمسؤول السجن. وفي تمام الساعة 12:30 بعد منتصف الليل، وقبل ساعات من جلسة محاكمته، سمعت حراسة السجن استغاثات من المحبوسين، فحضرت الإسعاف ونقلته إلى المستشفى. لكن الطبيب الذى استلم شاكر في ال1 صباحاً كتب في تقريره: «وصل المذكور إلى قسم الاستقبال جثة هامدة»

لم تقتصر وفاة المحتجزين داخل الأقسام على المرضى فقط. محتجز آخر لم يكن مريضاً، كان شاباً في مطلع العشرين من عمره، أنهى عقوبته بالسجن وكان يستعد للإفراج عنه، سلبت حياته خلال 4 أيام فقط في حجز قسم شرطة المطرية.

في صباح الأربعاء 11 يونيو من عام 2014، لاحت على وجه الشاب أحمد ابتسامة عندما لمح من نافذة سيارة الترحيلات شوارع القاهرة، بعد عامين قضاهما في سجن برج العرب بالإسكندرية.

قضى ليلة بقسم شرطة الخليفة، وثلاث ليال أخرى في قسم المطرية، حيث تنتهى الإجراءات البيروقراطية لصحة الإفراج.

استلمه بقسم شرطة المطرية أمين الشرطة وصعد به إلى الحجز، يعزله عن الطابق الثانى باب حديدى ضخم أسود اللون، وراءه طرقة صغيرة مساحتها 12 مترًا، بها 4 أبواب مصفحة لونها أسود.

أوقفه أمين الشرطة أمام باب مكتوب عليه عنبر رقم «2»، وهي غرفة مربعة مساحتها 4×4 أمتار، ضعيفة الإضاءة، وتضم 67 محتجزاً، يعلقون أكياس الأطعمة والملابس على أحبال مربوطة بمسامير في الحوائط الجانبية، بحسب معاينة النيابة خلال التحقيقات، التي حصلت «المصري اليوم» على نسخة منها.

في يمين الغرفة كانت تستقر دورة مياه عبارة عن حمام بلدى، يفصل بينها وبين الغرفة جدار أسمنتي واصل إلى السقف، وفي أعلى الجدار المقابل لباب الحجز نافذة صغيرة مثبت فيها أسياخ حديدية، وفي السقف 8 مراوح صغيرة معلقة حول مصباح كهربائي وحيد يتوسط الغرفة.

رأه والده بالقسم في زيارة أخيرة أثناء دفع رسم 34 جنهماً مقابل «صحة إفراج»، يقول: «في الوقت ده قابلت ابني، لقيته طالع من الحجز كأنه طالع من فرن، يكمل الوالد: «قابلت ضابط اسمه حسام حنفي، لم أكن أعرف اسمه وقتها، اشتكيت له وأخبرته أن ابني تعبان، فضربني على كتفي وقال لي: روح هاتله دكتور».

عاد أحمد إلى العنبر ومعه وجبة أحضرها له والده، تناولها مع أربعة محتجزين، بينهم عصام عبدالحميد سليمان، ومدحت عبدالمعطي، استمعت لهم النيابة أثناء التحقيقات في وفاته.

في ذلك اليوم سجلت درجة حرارة الجو إلى 35 درجة في الصباح، حسب بيان درجات الحرارة المسجل على موقع أرصاد جوية خاص، ولم تقل في ذات المساء عن 32 درجة، في الوقت الذي كان يجلس فيه 67 محتجزاً في غرفة مساحتها 4×4 أمتار، ينساب العرق من أجسادهم وتختلط رائحتهم بالروائح المنبعثة من الحمام وأدخنة السجائر.

شعر أحمد بضيق في التنفس وسخونة تنبعث من جسده، وأصيب بإغماء ورعشات متواصلة، وفق شهادات المحتجزين خلال التحقيقات.

حاول محتجز يدعى إمام السيد إفاقته بتدليك صدره وتوقيفه ثم إسناده على حائط الغرفة، وهي الخطوة المعتمدة بين المحتجزين بالأقسام لمن يصاب بضيق تنفس، لكن أحمد لم يفق.

طرق المحتجزون باب الغرفة، وأخبروا أمين الشرطة المسؤول عن الحجز، فأتى بصحبته مسعف كان متواجداً بالقسم للكشف على محتجز بنفس العنبر يدعى أحمد الشافعي، وفقاً للتحقيقات.

دخل الضابط وأمين الشرطة والمسعف للعنبر وأخرجوا «أحمد» إلى ممر الحجز، يشاهدتهم محتجزون مرضى بينهم محتجز يدعى محمد فوزي، قال في تحقيقات النيابة: «حاول المسعف فتح عينيه المغلقتين، ثم نظر للضابط وقال له: لازم ينتقل إلى المستشفى فوراً».

واستلمه الطبيب، أحمد عبدالبديع، بمستشفى المطرية التعليمي، وكتب في تقريره «حضر المذكور جثة هامدة ولا توجد أى علامات حيوية من ضغط أو نبض أو تنفس».

في الساعة الثامنة صباحاً ذهب والد أحمد محمد إبراهيم إلى قسم المطرية، للاحتفال بخروج ابنه للحرية مرة أخرى، لكن ضابطاً يدعى محمود سلطان أخبره بوفاة ابنه.



في شهادته أمام النيابة حمّل الوالد مسؤولية وفاة ابنه إلى النقيب حسام أشرف حنفي، الذي نفى خلال التحقيق معه أمام وكيل النيابة وجوده في القسم وقت حدوث الواقعة أو رؤيته للأب والابن أثناء الزيارة، وأثبتت مغادرته للقسم الساعة 9:30 من ليل 14 يونيو، من دفتر القسم.

لكن أحمد الشافعي، المحتجز بممر الحجز، قال إن النقيب حسام حنفي كان موجوداً بملابسه الميري، وأضاف خلال تحقيقات النيابة: «النقيب كان شاهداً على واقعة نقل أحمد إلى المستشفى مع المسعف»، يقول: «أنا كنت تعبان بسبب كتمة الحجز لأنني عامل عملية في بطني، وطلبوا لي الإسعاف، بعد سمعت تخبيط على الباب والمساجين يقولوا في واحد بيموت، فخرجوه وحطوه جنبي على الأرض وكشف المسعف عليه، وقال للضابط ده لازم يروح المستشفى».

لم تجد النيابة إجابة في شهادات المحتجزين عن سبب وفاة أحمد محمد إبراهيم سوى ضيق الحجز، واختناق المحتجزين من ضعف التهوية.

قال مدحت عبدالمعطي، أحد المحتجزين، خلال تحقيقات النيابة إن ضابطاً لم يحدد اسمه- أتى بعد الواقعة مباشرة إلى الحجز، وسألنا إذا كان فيه حد تعبان؟ وبعدها أخرج عدداً من المحتجزين خارج الحجز.

في استجواب العميد محمد على فتوح، مأمور قسم شرطة المطرية سأله وكيل النيابة:

- ما قولك فيما جاء في معاينة النيابة للحجز رقم «2»؟

- يتم النظافة يومياً ولكن مع كثر العدد لازم يكون المكان مش نضيف، لأن السجون لا تأخذ المتهم المحبوس احتياطي جنائي فلا يتم عمل اعتماد لهم من قبل السجن إلا بعد أن يكون أخذ حكم.

«يتوجه الاتهام إلى من؟» يجيب عن هذا التساؤل ناصر أمين، عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان: «أقسام الشرطة تخضع لقواعد وإرشادات الرئيس الفعلي للقسم، ومن فوقه وزارة الداخلية، خصوصاً فيما يتعلق بمعاملة المحتجزين، والشئ الثابت داخل الأقسام هو سجل دفتر أحوال القسم، الذي يتم تسجيل كل شئ فيه، ما دون ذلك يتفاوت من قسم لآخر بحسب طبيعة القسم أو الحي الذي يقع فيه».

ويشير أمين إلى أن «اعتراف ضباط الأقسام بمشاكل التكديس داخل الحجوزات، يلقي المسؤولية مباشرة على الرئيس الأعلى سياسياً وهو وزير الداخلية».

لم يكن أحمد محمد إبراهيم هو المواطن الأخير الذي تنتهي حياته في قسم المطرية، شهد القسم نفسه بعدها بشهرين وفاة مواطن يدعى أحمد بيومي، ثم وفاة ثلاثة مواطنين آخرين في أقل من أسبوع واحد خلال شهر فبراير من عام 2015.

ووثقت منظمة العفو الدولية في تقرير لها عن قسم المطرية أن الفترة ما بين إبريل 2014 إلى مارس 2015، فارق ما لا يقل عن تسعة معتقلين الحياة في قسم شرطة المطرية. وأشارت إلى أن «التحقيقات التي أجريت حتى الآن في حوادث الوفاة اتسمت بعدم الجدية، ولم يحاسب أي شخص».

حوادث الوفاة بأقسام الشرطة التي حققت بها «المصري اليوم»، تتشابه: محبوسون احتياطياً يموتون داخل حجوزات أقسام الشرطة بسبب التكدر والإهمال الصحي، لكن حادثاً وقع بقسم شرطة المعادي كان مختلفاً تماماً.

في فبراير من عام 2014 توفي محبوس احتياطياً ضعفاً بالتيار الكهربائي، بعدما أمسك بسلك كهرباء عارٍ، وفقاً للرواية الرسمية، أكدها بعد ذلك المحتجون خلال تحقيقات النيابة التي اطّلت عليها «المصري اليوم».

حاولنا التواصل مع أهل المتوفي، لكنهم لم يرغبوا في الحديث، أخبرنا شقيق القتيل أنهم لا يريدون استرجاع القصة مجدداً، بحجة أن «ليس للكلام في الأمر من جدوى»، بحسب ما قال والده حينما قابلناه أسفل منزله.

لكن حادثاً مشابهاً جرى في الصعيد، كان فرصة لنا كي نعرف كيف يمكن أن يموت مواطن «طفل» بحجز قسم شرطة ضعفاً بالكهرباء، ومن المسؤول عن ذلك؟.

في صباح حار من شهر أغسطس غادر إبراهيم أحمد إسماعيل، منزله بقرية القناوية بمركز نجع حمادى في محافظة قنا، توجه إلى محطة القطار في السادسة والنصف صباحاً حيث يعمل بائعاً جاثلاً بين محطات القطار بالمحافظة.

لم يكن بلغ السن القانونية للحصول على بطاقة هوية وقتها. استقل القطار مع 12 بائعاً متجولاً، وأثناء عودتهم قبض عليه مع 5 باعة آخرين من على رصيف القطار، كانت تهمته وفق المحضر رقم 5155 «بيع مياه داخل قطار نجع حمادى».

في تمام الساعة 2 من ظهر اليوم نفسه انتقل الباعة الخمسة إلى قسم شرطة نجع حمادى، كان في استقبالهم 17 محتجزاً، أحدهم كان يقضى حكماً بالسجن 25 عاماً بحسب سميل، «كان يجلس على بطاطين ووسادة داخل الحجز، بعيداً عن حمام داخلي من غير مياه بالغرفة».

انساب العرق من الأجساد المتلاصقة في ظهيرة أغسطس، وانقطعت الكهرباء 3 مرات خلال الساعات الأولى من دخولهم إلى الحجز، فتعطل الشفاط عن العمل وساءت التهوية داخل الغرفة، أخبرهم مندوب الحجز أنه سيشتغل المولد في القسم، كان إبراهيم وقتها يستند بجسده إلى باب الحجز، بحسب شهادة المحتجزين بالتحقيقات.

حين سحبت سكينه الكهربائية، فجأة، تناثرت أجزاء اللبنة المعلقة في سقف الغرفة بعد أن انفجرت، وسرى تيار كهربائي من الباب إلى أرضية الغرفة المبللة، وصعقت الكهرباء المحتجزين.

في شهادته أمام النيابة، التي حصلت «المصري اليوم» على نسخة منها، قال محمد عاطف: «فجأة الكل بقى يتنفض، وبقينا نرفس في الأرض، ودخلنا في غيبوبة، وهدومنا كانت عرقانة جامد، والمكان كله مكهرب».

بينما تقول الرواية الرسمية لمديرية أمن قنا: «إن وفاة المحتجز إبراهيم أحمد إسماعيل، المحبوس على ذمة القضية رقم 5155، نتيجة اختناق بسبب انقطاع الكهرباء وتوقف المراوح»، وأثبتت لجنة من هندسة كهرباء نجع حمادى، انتدبتها النيابة لمعاينة الحجز، أن «الكهرباء تصل إلى الحجز بين توصيلات عشوائية مربوطة مع بعضها بأكياس بلاستيكية، وتعتبر غير مطابقة للمواصفات الفنية، وتمثل خطورة لأي شخص يلمسها».

وحين عاد رئيس شبكة كهرباء نجع حمادى للنيابة قال في شهادته إنه حين فصل التيار الكهربائ وأوصل الديزل، اكتشف وجود ماس كهربائ يجرى فى الحوائط والباب الحديدى حين لامسها ب«مفتاح تست».

خلال الشهر نفسه، أغسطس 2014، أذاعت وسائل إعلامية تصريحات لقيادات بوزارة الداخلية أفادت، عبر تركيب تكييفات، وبناء سجنين جديدين للحبس الاحتياطى على أطراف القاهرة لتفادى التكدس فى أماكن الاحتجاز، وصدت قنوات إعلامية من خلال مأمورى الأقسام أن الخطوة جاءت بتعليمات صدرت من مدير الأمن العام.

لكن فى 25 سبتمبر 2014، سمع رئيس نيابة الهرم، وائل خشبة، صراخاً بقسم شرطة الهرم أثناء وجوده لحصر ضببوية أقراص مخدرة بالقسم، واكتشف إصابة 61 محتجزاً ب«الجرب». تورمت أطراف المحتجزين فى القسم وظهرت تقرحات دموية ونزيف جلدى مع حكة شديدة، فانتدبت النيابة لجنة من مكافحة الأوبئة لتطهير القسم من البكتيريا والأمراض المعدية، ونقلت المحتجزين داخل حجر صحى خاص بأحد معسكرات الأمن المركزى بأكتوبر.

وفى إبريل 2015، بعد نحو ٨ أشهر من تصريحات قيادات أمنية فى وزارة الداخلية تركيب تكييفات وشفاطات هوائية لتحسين أوضاع المحتجزين، مات اثنان من المحتجزين فى قسم شرطة مصر القديمة خلال أسبوع واحد.

فتحت النيابة تحقيقاً وانتدبت لجنة من مصلحة الطب الوقائى للمرة الثالثة، كانت الدكتور وفاء شلبى، أحد أعضائها، فزارت قسم مصر القديمة بعد عام من زيارتها قسم دار السلام، تقول: «فى مصر القديمة كانت أعداد المحتجزين أكثر من دار السلام. غرف مقسمة بالعرض كى تستوعب أعداداً أكبر أثناء النوم». مضيئة: «الفرق بين الزيارتين سنة كاملة، ولم يحدث أى تحسين لظروف الاحتجاز».

حاولنا التواصل بشكل رسمى مع قيادات الوزارة طوال فترة إعداد التحقيق، ومنحهم حق الرد على المستندات الرسمية التى حصلنا عليها، لكن لم نتلق أى رد.

## **A Span and a Fist**

**Mohammad Tarek – Egypt**  
Al-Masry Al-Youm Newspaper  
21 February 2016

In a dim corridor with no ventilation, Ashraf's life ended on the cement floor reeking of the stench of rotting food and trash. His life ended with his body thrown on its back, while around him, his fellow detainees banged on the fortified doors of their cells to tell police guards that another prisoner at Dar Al-Salam police station had died.

From his detention in Mid-May of 2013, on accusations of joining a “criminal gang,” until his death on March 13, 2014, he spent nine months in pre-trial detention with 45 other detainees, in a room where the space allocated for each man is "the span of a hand, plus a fist."

“It is impossible to walk in the room without bumping into the bodies of the detainees. We walked over the bodies of those who are sleeping to go to the ‘traditional bathroom’ [a hole in the floor] which was separated by a piece of cloth from the detainees,” stated Hossam Al-din Mostafa, a witness to Ashraf's death in detention. The prosecution's office used his testimony in their subsequent investigations.

“Weeks before his death, he complained of pain in his lower abdomen and a distention in the testicles. Days before his death, he suffered extreme agitation when he started losing feeling in his left leg and losing his ability to stand,” Elhamy Abdel Aziz stated in his official statement to the prosecution. Abdel Aziz was detained under protective custody in a corridor in the same precinct. He was also suffering from the same illness, a kind of hernia caused by fibroids that multiply and spread through the testicle.

The testimony of Badawy Mohamed Sadeq, another detainee, during the investigation and after the prosecution's inspection of the cell, states that during Ashraf's last night alive, Ashraf asked the officer in charge to move him from his room to the corridor where 21 sick detainees were held. These detainees were separated from the normal detention rooms, which are overcrowded and lacked ventilation.

After testifying before the prosecution about his fellow inmate, Badawy was moved from Dar Al Salam station to Al Minya prison. When we attempted to contact him to re-record his testimony for this investigation, his family informed us that Badawy had died in the prison.

After 1AM on Thursday, March 13, 2014, silence spread in the detention room in Dar Al Salam, punctured only by Ashraf's screams, which continued until dawn. After some time, his body stiffened, his temperature dropped and he began to shake. He closed his eyes and did not open them again. Seeing this, the detainees began banging on the door of the detention cell to inform the officers of the precinct that a detainee had died. Ashraf was the fourth detainee to die in the police station in three months.

The poor conditions of the 295 detainees held in Dar Al Salam precinct are no different than those of the other 45 precincts that make up Cairo governorate. The comparison we made during our reporting proves that identical conditions exist in most places of detention in the capital, as well as in a number of governorates in both Lower and Upper Egypt. Detainees are packed into crowded cells,

with the result that each person has under half a square meter of space each. The health and hygiene of detainees is shockingly poor. Healthcare and services for ill detainees are nonexistent. Despite the makeshift bathrooms and density of bodies in the cells, there is no ventilation.

The sole reason for the poor conditions of these facilities is their exemption from standards for the maintenance of prisons in the law: detention centers connected to police stations are exempted from the definition of prisons in law number 396 of the year 1956.

In contrast with the regulation of prisons, there are no statutes or laws that regulate imprisonment or conditions in police stations. As such, there are no standards of cleanliness or requirements for the provision of food, nor are there provisions allowing for visitation of families or detainee access to healthcare.

In 1998, the former minister of interior, Habib Al Adly, issued decree number 691 to regulate the treatment of prisoners and their living conditions. However, the decree was never implemented. The decree specifies the treatment of prisoners and their living conditions. The decree defined “pre-trial detention” and stipulated the clothes, food, furniture, and living necessities that had to be provided to pre-trial detainees. Reda Marai, a lawyer for the Egyptian Initiative for Personal Rights (EIPR), comments: “This should have been applied to the detainees in police stations since they are detained as pre-trial”.

Rasha Zidan, Ashraf’s widow, told Al-Masry Al-Youm said that she, like the relatives of detainees, was obliged to deliver her husband’s daily meals and (Needs) to the police station at a designated time.

“No one cares for anyone else there,” she said. On Mondays and Thursdays she took her three daughters with her and they would wait outside the station between 4pm and 11pm, trying to see their father. Eventually, they would be allowed to glimpse him through a mesh window in the fortified door overlooking the corridor to the detention cell.

Nasser Amin, a member of the National Council for Human Rights, notes: “The only confirmed thing is that you cannot hold a suspect pre-trial in a police station for more than four days pending investigations and with the knowledge of the prosecution, according to the criminal procedure law. If the prosecution decides to continue detaining him, he is transferred to pre-trial custody in one of the public prisons.”

Amin says that the practice of holding detainees in police cells instead of in prisons came about as a result of “overcrowding” in the prisons.

According to official estimates published by the Associated Press, there were no less than 16,000 people arrested throughout 2013, while “Wiki Thawra,” an initiative by the Egyptian Center for Economic and Social Rights, documented 40,000 arrests between July 2013 and mid-May 2014.

According to Amin “the danger in what is happening now is that the duration of detention is long and exceeds the limits and capabilities of police stations in light of the aging of police station buildings, the majority of which were buildings and villas nationalized by the authorities during the revolution of July 1952 and converted into police stations. Places of detention inside these stations did not conform to safety requirements”.

A week before his death, Rasha was not able to see him when she went to visit. “He was not able to move when I took food to the station for him. The police officer told me: ‘Your husband did not

sleep all night and cannot get up.’ He sent a detained colleague called Usama to take the food from us.”

The wife secured a request the following day in which the head of the Dar Al Salam prosecution office asked the commissioner of the police station, Hussien Al Hamouly, to provide a doctor to examine Ashraf. This procedure can facilitate the transfer of detainees from police stations to hospitals. The commissioner ultimately retains authority over whether to transfer detainees pursuant to the request of prosecution.

The same day, Mina Magdy from the health office of Dar Al Salam went to the police station to conduct a medical checkup on Ashraf and recommended that he be transferred to the hospital for x-rays and analysis. A report from the prosecution’s investigations files describing his condition noted “swelling in the pelvic area and inflammation in the joints.”

Dr. Khaled Samir, a member of the Doctors Syndicate, said: “There is no law requiring the medical inspector to pass by police stations regularly but it is in his duty if he is summoned – mostly this is done by the prosecution office- to check on a patient he has to respond immediately. His role is limited to investigating the condition [of the detainee] because most health inspectors are interns that have not yet specialized”.

This was not the only transfer request that Ashraf’s wife procured from the prosecution office. The prosecution had issued four transfer requests during Ashraf’s detention, each of which were shown to Al Masry Al Youm. In each of the requests, the prosecution requested that the station commission transfer Ashraf to the hospital. He was not transferred until hours before his death.

Ashraf’s wife said that the police station did not inform her of her husband’s death and that she had received a phone call from one of the detainees informing her of her husband’s death.

The story of Ashraf and his fellow detainees at the Dar Al Salam police station is not uncommon. Despite Ashraf’s death being the fourth at that police station in the three months between December 2013 and March 2014, the coroner’s office received notice of at least three deaths in police stations, said Dr. Hisham Abdel Hamid, the spokesman of the office.

These are the cases that undergo autopsies, according to his statements to Al Masry Al Youm while this investigation was underway. In 2014, the coroner’s office received notice of 66 cases of deaths in police stations in Cairo and Giza. Al Masry Al Youm acquired a list of their names.

Abdel Hamid argues that the numerous deaths in detention rooms is “natural” and will recur, considering the arrival of ill detainees in overcrowded facilities, where the summer heat exacerbates the living conditions .

The coroner department’s report, attached to the investigations following the death of the first detainee in Dar Al Salam police station, attributed detainee deaths to “the detention rooms’ lack of cleanliness, ventilation, and health facilities.” The report cited “medical negligence” which “detainees are subjected to in overcrowded rooms, the capacity of which is not enough for half of them, making them a suitable environment for infection and illnesses”.

Dar Al Salam deputy prosecutor Moahmed Hani works in a small building twenty minutes away from the Dar Al Salam police station. Hani was in charge of the investigations into Ashraf’s death. He works under the supervision of Hazem Al Lami, head of the prosecution office.

At 9am on the morning of Ashraf's death, the deputy prosecutor when to Dar Al Salam police station and read the report prepared by Lieutenant Ahmed Al Dosuky, the officer on shift when he died. The report states that the "the detainee's death was from natural causes" and took place after he returned from Al Mabara Hospital in Maadi." Attached to the report was another report by a doctor called Ayman, who was on shift at the hospital reception when Ashraf was received. Ayman's report states: "The patient feels pain in his lower abdomen due to a hernia in the testicle sac, and an outpatient treatment was prescribed for him." At the end of the report, Ayman advised that the patient be transferred to a hospital if the symptoms persist.

According to the doctor's report, Al Mabara Hospital in Maadi was not the hospital designated to care for detainees. Another detainee called Ahmed Abdel Rahman testified in front of the prosecutor, stating: "Dar Al Salam police station transfers detainees to private hospitals that do not accept cases coming from the police station and only give the necessary first aid." Badawy Mohamed Sadek, another another witness who was detainees in the same case, who was a heart patient, said in the investigations that the commissioner refuses to transfer detainees to government hospitals for fear that the detainees may be admitted. Instead, he only allows them to sleep in the corridor of the detention area "despite the recommendations of the health inspector who comes to check on us to transfer us to hospitals to receive treatment."

After reviewing the police report and the doctor's report, the deputy prosecutor went to inspect Ashraf's body inside the detention cell. The body was covered with a blanket and thrown in the corridor behind a fortified metal door on the ground floor of the police station.

The deputy prosecutor objected while inspecting the 21 patients sleeping on the floor of the dim corridor surrounded by eight fortified doors. These doors lead to detention cells that hold another 295 detainees, as registered in the police station's log.

The smallest room (number 10) contained 22 detainees in a space of 2.5 by 3 meters. That is, each individual was allocated less than half a square meter of space. The room contained no bathroom. It did not contain fans or any ventilation, with the exception of a small mesh window, clogged with dust that was embedded in the metal door.

The biggest room, number 4, contained 45 detainees, while room number 5 contained 34 detainees in a space approximated by the deputy prosecutor to be four by five meters for each. The inspection report noted that each room contained a fan and a broken extractor fan.

After inspecting the detention area, Mohamed Hani, the deputy prosecutor, went up to the commissioner's room and turned to an investigations officer. He was escorted by four detainees that he selected to testify regarding Ashraf's death. He recorded in the investigations a warning that had been sent to the police station two month earlier stating that it was necessary to clean the station and move the detainees crammed into the detention rooms.

In their testimonials, the four detainees officially accused the officials in Dar Al Salam police station of negligence resulting in the deaths of the detainees. Among the detainees was Ahmed Abdel Rahman Fathy, who noted the poor conditions of the detention centers, including the lack of ventilation, regular power cuts, unsanitary bathrooms, and insect infestations. He added, "Some of the detainees sleep in the bathroom or lean on the walls due to our large numbers."

At the end of the day, Dar Al Salam prosecution sent a letter documenting the death of four detainees in Dar Al Salam police station in three months, to the general attorney Tarek Abul Yazid. Al Masry

Al Youm acquired a copy of the letter in which he was asked to designate a committee from the preventive medicine department to determine whether the detention area meets health standards. Three days after the prosecution sent the letter, a committee from the General Department for the Combat of Contagious Disease and the General Department for Environmental Scanning went to the police station.

Al Masry Al Youm met with Dr. Wafaa Shalaby, the former manager of the General Department of Environmental Scanning and a member of the committee.

“I was close to suffering a psychological shock [when I entered the detention cells] and could not bear the suffocating air and its pollutants, to the extent that my colleagues advised me to leave the cell,” she told Al Masry Al Youm. “It was a very cruel experience.”

“It was very crowded, to the extent that it was impossible to walk through the room without brushing against the bodies of the detainees. They were living in places that resemble large bathrooms. The place reeked with the smell of human waste, and there were sacks of garbage everywhere.”

According to a copy we acquired, the documents sent by the Preventive Medicine Committee to the prosecution after they inspected Dar Al Salam police station states that the detention area is composed of six rooms. The detention area contains a “traditional-style bathroom” with no water source and the bathroom has a pungent smell. The bathroom is said to be a source of infection among the detainees. The only source of air to the room is a window, blocked by a dusty screen, which overlooks a garage filled with sewage water and infested with insects. The extractor fans, which function only intermittently, are obstructively noisy.

The report adds, “the cleanliness inside the detention cells is nonexistent. They are filled with sacks of garbage that omit a bad smell and are a source of crawling insects.” These garbage bags are left in the dimly-lit room with the detainees.

Dr. Shalaby explained further: “The place did not have enough space for the detainees to move to the extent that they were forced to sleep parallel to each other, and some were ill or injured or suffered from ulcers on their feet.”

“It seems that they did not receive medical care in light of these conditions and we heard this general complaint in all the police stations when we later passed by other police stations”.

Dr. Shalaby explains that the nature of her work in the Department of Environmental Scanning included measuring the levels of pollution in the air, and she took samples from the cell.

The official documents that were attached by the Department of Environmental Scanning to the Preventive Medicine Department report found that there were emissions of sulfur dioxide, nitric oxide, and carbon monoxide.

Ashraf’s story is only one of many stories across governorates in Upper Egypt, Lower Egypt, and the Greater Cairo area that have been documented by the Features Department of Al Masry Al Youm. We have copies of the official investigations by the prosecution offices and it is not possible to publish all of them due to their length.



In one example, heart patient Shaker Abu Arab, 22 years old, was one of eight detainees who died in the police stations of Qalioubia governorate during September 2013, according to official data from the Qalioubia police.

Shaker died three weeks after being detained. While the coroner's office in Qalioubia governorate said that Shaker's death was due to heart disease, the evidence demonstrates that the police station refused to take Shaker to a hospital despite a recommendation from two doctors from the Health Office and a third doctor in Al Qanater Hospital. All the doctors recommended that Shaker be should be moved to a hospital.

Al Masry Al Youm acquired all the letters and official documents relating to cases of death in the Qalioubia police station, including investigatory materials of the general prosecutor. The investigations into the death of Shaker Abu Arab ended with his family being found guilty of assaulting members of the police station after their son's death.

Shaker's story begins on September 7, 2013 when he was arrested in his house in the village of Shalakan, in Qalioubiya, just north of Cairo, in relation to an aggravated robbery charge. The first hearing was set 17 days after his arrest.

When Shaker was admitted to Al Qanater police station, a medical record was registered indicating that he had a wound below his shoulder as a result of a heart surgery to implant two artificial valves.

He spent three weeks in the small detention cell in Al Qanater alongside twelve other detainees. A description from the prosecution's investigation states: "The detention cell's floor was covered with blankets and cloth, and bags of food and clothes belonging to detainees hung on nails pegged to the walls".

Two days after he entered the detention cell of Al Qalioubia police station, he began complaining to the detainees of chest pains, according to the testimony of the detainees in the investigation report by the general persecution that Al Masry Al Youm received. His mother visited him a week after his detention and observed these symptoms.

Shaker's mother went to the prosecution and pleaded for him to be moved to the hospital. The prosecution provided Shaker's mother with a letter that would allow a doctor from Al Qanater Hospital to visit the police station to conduct a medical checkup on the patient, and assigned the commissioner to present medical care and the necessary treatment.

A few hours after the request was presented, Dr. Khaled Al Sayed Abdel Wahab from Al Qanater Hospital arrived at the police station. He conducted a checkup and wrote in his report: "the patient needs an abdominal ultrasound and blood and stool analysis the following morning for his case to be diagnosed."

He attached the report to a report by the police station. The commissioner, however, did not allow Shaker to undergo the required ultrasound and analysis, and he was not taken to the hospital as the doctor had recommended.

By September 21, 2013, Shaker had been detained in the cell for two weeks. His mother went to the offices of Banha General Prosecution and informed the general attorney that the commissioner of Al Qanater police station refused to move her son to a hospital, despite official medical records that stated his illness. For the second time, the prosecution sent a request to the commissioner of Al

Qanater police station asking him to assign a medical inspector to examine Shaker and determine whether his medical condition required him to be moved to a hospital. He asked him to write a medical report after Shaker's medical examination.

At 10am on the same morning, Dr. Karim Mohamed Zaki, the inspector of Al Qanater recommended that Shaker be examined by a cardiologist.

“The accused is suffering from stomach pains and irregular heartbeats and blood pressure, shortness of breath and nausea,” he wrote. The report was signed by the doctor and sealed with an official stamp. The incident was recorded in a police report written by a police officer called Abdel Nasser Yousef and signed by the commissioner. Al Masry Al Youm acquired a copy of the official report.

For the second time, the commissioner refused to send the detainee to a cardiologist, and Shaker was not moved to a hospital.

Dr. Khaled Samir, a professor specializing in the heart and chest at Ain Shams University, said that examination of detainees is limited to a basic evaluation of the patient's condition. Examination by a specialist is only required if there is the evaluation determines that the patient needs further medical attention. This is because most of the health units are staffed by interns whose main task is limited to checking the vital signs and the general health condition of the patient.

The reports by two different doctors both state that “he has to be examined by a cardiologist.” A third report requested that Shaker be moved to a hospital or taken to a specialist. The report was written by Dr. Doaa Ibrahim, health inspector of Al Qanater Hospital, and was officially stamped. This report was also acquired by Al Masry Al Youm.

Hours later he sat in a white undershirt and trousers, leaning on the wall of the room, rubbing his chest with both hands and vomiting of the floor of the detention room. He continued vomiting all night: some of the detainees accompanied him to the bathroom. At 12:30am, hours before his hearing, the guards heard the cries of the detainees. An ambulance took Shaker to the hospital, but the doctor who received Shaker at 1am wrote in his report that the patient “arrived at the hospital dead.”

Death in detention is not a phenomenon limited to sick detainees, or those with preexisting medical conditions. Another detainee, a man in his twenties, arrived at the detention center healthy. He had finished his time in prison and was getting ready to get out. His life was taken after only four days in Mataria police station in Cairo.

On the morning of Wednesday June 11, 2014, a smile flickered across the face of Ahmed Mohamed Ibrahim as he saw the streets of Cairo through the window of the police van that took him Borg Al Arab Prison in Alexandria, where he had spent two years, back to Cairo.

He spent one night in Al Khalifa police station and three additional nights in Al Mataria police station while bureaucratic procedures preceding his release took place.

When he arrived at Mataria, a police officer took him to a detention room upstairs that was separated from the second floor by a large black metal door. The room contained a small corridor of twelve square meters, and was surrounded by four fortified black doors.

The police officer stood him in front of a door with a sign saying, “Ward Number 2.” The dimly lit square room, measuring four by four meters, contained 67 detainees. Bags of the detainees’ food and clothes hung on the walls of the room.

On the right side of the room was a primitive bathroom, separated by cement wall. On the wall opposite the door of the detention room was a small barred window. A lone electric lamp and eight small fans hung from the ceiling of the room.

During his father’s last visit to his son in the police station on Saturday, June 14, 2014, his father paid 34 Egyptian pounds as a fee for a his son’s upcoming release. He said: “When I met my son, he came out of the detention cell as if he was coming out of an oven. I met an officer called Hussam Hanafy: I did not know his name as at the time, and I complained to him and told him my son is not well. He hit me on the shoulder and said go get him a doctor”.

Ahmed returned to his cell with a meal his father had brought him and he ate it with four of the detainees, among them Essam Abdel Hamid Suliman and Medhat Abdel Moaty, who spoke in front of the prosecution in the investigations following his death.

Although early in the morning the temperature was already 35 degrees Celsius. The 67 detainees were sitting inside the four-by-four metre room. The smell of their sweat mingled with cigarette smoke and a pungent odor from the bathroom adjacent to the room.

Ahmed felt difficulty breathing and, despite the heat, became cold. He fainted and shivered continuously, according to the testimony of his fellow detainees.

A detainee called Imam Al Sayed tried to revive him by rubbing his chest and helping him stand up by leaning him against the wall of the room. This is the standard procedure by the detainees in police stations when a detainee suffers breathing difficulties. Ahmed, however, could not be saved. The detainees knocked on the door of the room and told the officer in charge. The officer entered the room, accompanied by a paramedic who was attending to another detainee in the same ward, according to the investigatory reports.

A high-ranking officer, a low-ranking officer, and a paramedic entered the ward and took Ahmed out to the corridor while the detainees watched. Among them was a detainee called Mohamed Fawzi who said in the investigations, “the paramedic tried to open his eyes and then looked at the officer and said, ‘he should be moved to a hospital immediately.’”

Ahmed was transferred to Mataria Educational Hospital, where Dr. Ahmed Abdel Badia wrote in his report that he was “dead on arrival”.

At 8am that same day, Ahmed Mohamed Ibrahim’s father went to Mataria police station to celebrate the release of his son. Instead, Officer Mahmoud Sultan told him of his son’s death.

In his testimony in front of the prosecution, the father held Captain Hussam Ashraf Hanafy responsible for his son’s death. Hanfy denied in the interrogation by a prosecutor that he had been at the police station at the time of the incident or that he had seen the father or son during the visit. Precinct records show that he proved he had left the police station at 9:30pm on June 14.

By contrast Ahmed Al Shafiq, who was detained in the corridor of the detention area, said that Captain Hussam Hanafy was present in uniform, telling prosecutors, “the captain witnessed the incident of Ahmed being taken to the hospital with the paramedic.”

The detainee was being attended to by the paramedic who would then examine Ahmed Mohamed Ibrahim, he told Al Masry Al Youm.

“I was unwell because of the stuffiness of detention cell. I had gone through an operation on my stomach and they ordered an ambulance for me. Afterwards, I heard knocking on the door and the prisoners were saying someone was dying. They took him out and put him near me on the floor. The paramedic examined him and told the officer that he must be taken to the hospital”.

The prosecution found no cause for Ahmed Mohamed Ibrahim’s death beyond suffocation due to the lack of ventilation. The prosecution also noted the narrow confines of the cell.

Medhat Abdel Aty, one of the detainees, said during the investigation that an unnamed officer came straight after the incident to the cell and asked if any of the detainees were tired. He then took a number of detainees out of the cell.

In an interview with the deputy prosecutor, Brigadier General Mohamed Ali Fatouh, the commissioner of Al Mataria police station, admitted that the police station had a problem with overcrowding.

“Ahmed’s cell is cleaned daily but because of the large number [of detainees] arriving because prisons do not take pre-trial detainees who face criminal charges, the place is unavoidably unclean,” he told prosecutors.

“Who is responsible?” This question is answered by Nasser Amin, member of the National Council for Human Rights. “Police stations fall under the regulations and guidelines of the de facto head of the station, and above him is the Ministry of Interior, especially with regards to the treatment of detainees. The only fixed thing inside police stations is the station record, in which everything is recorded. Other than that, every police station varies according to the nature of the precinct or the neighbourhood it is in.”

Amin points out that, “police station officers admitted the problems of overcrowding in detention,” and he says this is the responsibility at the Ministry of Interior, as the highest political authority on this matter.

Ahmed Mohamed Ibrahim was not the last citizen whose life ended in Mataria police station. Detainee Ahmed Baioumy died two months later, and three other people held in the cells also died in the course of a week during February 2015.

According to a report by Amnesty International on Al Mataria police station, no less than nine detainees lost their lives between April 2014 and March 2015. It pointed out that “the investigations of detainee deaths that have taken place so far are characterized by a lack of seriousness, and no one has been held accountable”.

The incidents of death in police stations that Al Masry Al Youm have investigated are similar: pre-trial detainees die in police station detention because of overcrowding and medical negligence. But one incident in Maadi police station was completely different.

In February of 2014, a pre-trial detainee was electrocuted after he touched a live wire, according to the official account. Detainees confirmed this account during the investigations of the prosecution.

We tried to communicate with the family of the deceased, but they refused to speak to us. The victim's brother told us they do not want to remember the story, and added that "talking is worthless." We received a similar response from his father.

A similar incident occurred in Upper Egypt, which gave us the opportunity to investigate how a citizen (in this case, a child) could be electrocuted in a police station.

At 6am on a hot day in August 2014, Ibrahim Ahmed Ismael left his house in Al Qina village near the town of Nag Hammadi, heading towards the train station to begin his working day as a roving vendor aboard the local trains. He was just 14 years old.

He boarded the train with twelve other vendors, who passed from carriage to carriage and train to train selling trinkets and food to passengers. On their way back home, Ibrahim was arrested on the platform, along with five other vendors. His charge, according to police report number 5155, was "selling water onboard the Nag Hammadi train."

At 2pm on the same day, the five vendors were moved to Nag- Hamadi police station, where they were received by seventeen detainees, according to Sombol, one of the other vendors.

Sweat ran down the damp bodies that stuck together in the hot August afternoon. Power was cut off three times during the first hours at the precinct. The extractor fan stopped working and ventilation became worse inside the room. Guards told them that they would activate the generator at the police station. At the time, Ibrahim was leaning with his body on the door to the cell, according to the testimony of the detainees in the investigations.

When the power suddenly came back, the lamp hanging from the ceiling shattered and an electrical current ran from the door to the wet floor of the cell, electrocuting the detainees .

In his testimony to the prosecution, a copy of which I was able to secure, detainee Mohamed Atef said: "Suddenly everyone started trembling. We kicked the floor and then passed out. Our clothes were filled with sweat and the whole place was electrified."

The official story from Qena police headquarters was that "the death of detainee Ibrahim Ahmed Ismael, detained pending trial in case number 5155, came about due to suffocation because of the lack of electricity and the fans not working." A committee from Nag Hamadi electricity authority that was assigned to examine the cell noted, "electricity reaches the detention cell via haphazard connections tied to each other with plastic bags, and are considered in violation of the technical requirements and a hazard to anyone who touches them."

When the head of the Nag Hamadi electricity authority returned to the prosecution, he said in his testimony that when electricity was cut off and diesel was connected, an electrical spark was discovered in the walls and metal door when they were touched by a "test key."

In the same month of August 2014, media broadcast the statements of leaders in the ministry that explained that air conditioners would be installed and two new prisons would be built for pre-trial detention on the outskirts of Cairo. The media was able to observe through the commissioners of the precincts that these instructions came from the Head of General Security.

On September 25, 2014, however, Wael Khashaba, the head of Al Haram prosecution office, heard screaming in Al Haram police station while he was there to determine the amount of drugs captured in a case. He discovered that 61 detainees were suffering from scabies. The detainees' limbs had swollen and bloody ulcers and rashes appeared among the detainees in the police station. The prosecution assigned a committee from epidemic control to decontaminate the police station from bacteria and contagious disease and moved the detainees to a special quarantine inside one of the central security camps in the city of 6 October.

In April 2015, around eight months after the statements by security officials in the Ministry of Interior requiring installation of air conditioners and extraction fans to improve the conditions of the detainees, two detainees died in Masr Al Kadima police station in Cairo in one week.

The prosecution opened an investigation and assigned a committee from the preventive medicine department for the third time. Dr. Wafaa Shalaby was one of the members. She visited Masr Al Kadima police station a year after she had visited Dar Al Salam police station. She says, "In Masr Al Kadima the number of detainees was more than Dar Al Salam. The rooms were divided breadthwise to accommodate more numbers during sleep."

"There was a whole year separating the two visits during which nothing was done to improve the conditions of the detainees," she said.

Representatives of the Ministry of Interior were repeatedly contacted for their comments on this investigation, but did not respond to these requests.